باقى من الزمن 21 شهرا وينتهى البرنامج

الرتوش الأخيرة لتحديث الصناعة

أكد خبراء الصناعة فى مصر على ان تاخرنا فى مجال تحديث الصناعة وقلة الصادرات المصرية جاء نتيجة اهتمام الصانع والمنتج المصرى بالسوق المحلى واهماله السوق العالمى، وطالبوا بان تكون عملية التحديث شاملة فى كل وحدة انتاجية متضمنة للآليات الحديثة حتى يضمن لها الاستمرارية وترفع من قدراتها الادائية والانتاجية وتصل إلى مستوى التنافس العالمى.

د. ثروت آدم

د. نادر رياض

عادل جزارين

□ **تحقيق ـ فتحى السايح:**

كما أشاروا إلى ان التغيرات العالمية احدثت انعكاسات ضخمة فى المجال الصناعى وانتجت توزيعاً جديداً للقوى اعتمد على الايجابيات الاقتصادية مطالبين الدولة بتحديث العملية التعليمية والنهوض بها خاصة فى المجال الصناعى مع ضرورة التأهيل والتدريب واعداد برامج لرفع قدرات ومهارات الكوادر البشرية.. وشددوا على ان تقوم الدولة أيضاً بتحمل عبء نقل التكنولوجيا فى المرحلة الراهنة وذلك لارتفاع تكلفتها بالنسبة لأصحاب المنشآت بالإضافة إلى العائد الايجابى من خلال استخدام تلك التكنولوجيا سواء بالنسبة لفتح مجالات جديدة فى التسويق وايجاد فرص عمل جديدة وتعمير مناطق مستحدثة مع ضرورة ازالة الفجوة التكنولوجية القائمة بيننا وبين الدول الغربية.

وطالبوا أيضا بتوافر مراكز التكنولوجيا الجديدة ودعم المراكز القائمة حتى يتسنى لها القيام بمهمة البحث والتطوير للصناعة فى المستقبل وحتى يضمن لها الاستمرارية بعد انتهاء فترة التحديث مع ضرورة اتاحة وسائل التمويل اللازمة سواء عن طريق القروض الميسرة بالنقد الأجنبى أو المحلى لشراء المعدات وقطع الغيار اللازمة للتحديث للمصانع بالإضافة إلى تخفيف الاعباء المالية التى تقوم الدولة بفرضها على المصانع حتى تكون هناك مساواة بين المصانع المصرية ومثيلتها من المصانع بالدول الخارجية وحتى تحد من عملية المنافسة القوية للصناعة المصرية. فى هذا التحقيق نتناول ونتعرف على آخر ما وصل إليه المسئولون فى عملية تحديث الصناعة المصرية من خلال البرامج التى وضعت لها سواء كانت سياسات مالية أو برامج فكرية.

فى البداية يؤكد د. ثروت آدم المدير التنفيذى لبرنامج تحديث الصناعة المصرية ان البرنامج مصرى مائة بالمائة ولا يوجد أجنبى أو أوروبى واحد قام بوضع فكرة أو خط فى مسألة التحديث وان المساعدة التى تلقاها البرنامج من الاتحاد الأوروبى هى مساعدة مالية فقط لتمويل الافكار المصرية من أجل التحديث مشيراً إلى أن برنامج التحديث هو أول برنامج فى العالم يحصل على تلك المنحة من المجموعة الأوروبية بهذه القيمة.

واوضح المدير التنفيذى لبرنامج التحديث ان تأخرنا فى مجال التحديث وقلة عمليات التصدير جاء نتيجة إلى اننا نظرنا بغزارة إلى السوق المحلى والداخلى وتركنا السوق العالمى والخارجى لذا وجب ان تكون عمليات التحديث للصناعة فى كل وحدة انتاجية متضمنة للآليات الحديثة حتى يضمن لها الاستمرارية وحتى يضمن لها التغيير فى النمط الادائى والتكنولوجى وترفع من قدراتها الادائية والانتاجية والجودة وتصل إلى مستوى التنافس العالمى مما يزيد من فرصتها فى زيادة حجم التصدير.

واشار د. ثروت آدم إلى ان الصناعة المصرية يجب ان تحدث نفسها بنفسها وان أية صناعة يجب ان تكون مدروسة ومرصودة على أسس السوق المتاح لهذا المنتج فلا يصح ان نوجد صناعة ومصنعا ثم نبحث بعد ذلك عن السوق، فلابد من ان تكون البداية البحث عن الأسواق واختلاف أنواعها وأساليبها ودراستها دراسة جيدة حتى يتم التعرف على امكانية هذه الأسواق لغزوها بالمنتج المطلوب، أما إذا كان التفكير فى عمل منتج جديداً فلابد من ان يتم البحث عن سوق جديد له.

وشدد المدير التنفيذى لبرنامج تحديث الصناعة على ضرورة الاتجاه بالصناعة المصرية إلى الأسواق العالمية أولاً وان الفائض يدخل الأسواق (المحلية) المصرية وليس العكس، وان يتخذ كل صانع منهج وشعار المنتج الجيد والسعر المناسب والسرعة فى التقديم والعرض فهى أفضل الطرق والوسائل فى كسب السوق العالمى، وعلينا ان نقتدى بدول النمور الآسيوية ونفعل كما فعلت.. لان البرنامج لا يتبقى منه سوى 21 شهراً وينتهى فى يونيو 2003.

واوضح المدير التنفيذى لبرنامج التحديث ان الناحية التمويلية لبرنامج تحديث الصناعة تركز فى 5 وحدات الأولى تختص بسياسات التمويل.. والثانية تختص بتشجيع التصدير والاستثمار الأجنبى المباشر، وتقوم هذه الوحدة بعمل مجموعات تصدير استراتيجية لقطاعات الصناعة المختلفة والبحث داخل هذه الوحدات عن امكانيات التصدير ومطابقة منتجاتها للاحتياجات بالأسواق العالمية المختلفة، وفى حالة عدم ملاءمة تلك الصناعة وتناسبها مع الأسواق العالمية يوجه الصانع إلى ضرورة تحديث منتجه سواء من ناحية التصميم والجودة والتكنولوجيا الانتاجية إلى أن يصل إلى مستوى التصدير من خلال التعاون مع الأسواق الخارجية وايجاد الفرص للتعاون الوثيق مع نظائرهم من الشركات بدول الاتحاد الأوروبى سواء بالمشاركة فى التسويق الجماعى أو الإنتاج الجماعى.. مما يؤدى إلى مرحلة أخرى من زيادة الاحتياج من الجانب الأجنبى تؤدى فى المرحلة الأخيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر للاستفادة من الفرص السانحة مثل العمالة غير المكلفة أو ايجاد المناخ المناسب للاستثمار.

والثالثة: وتعنى بالتنافس والإدارة والتدريب ويقع على عاتق هذه الوحدة التعاون الوثيق مع الوحدات الصناعية التى ترغب فى النهوض بالأداء التكنولوجى والإدارى والتنظيم الداخلى للوحدة الصناعية مما يجعلها عالية الإنتاجية والجودة ويجعلها مؤهلة للتنافس عالمياً ويكون هذا على أساس تقديم الاستشارات الفنية فى جميع المجالات، وتحتاج هذه الوحدات إلى قدر كبير من تدريب الكوادر فى جميع المستويات سواء للمديرين أو الملاحظين، ويكون التداخل فى هذه الوحدات حول تعديل برامج التدريب المهنى وإصلاح مستوى العمالة الماهرة فى هذه الوحدات، ومن الجدير بالذكر ان المجموعة الأوروبية تقوم الآن بتمويل برنامج خاص للنهوض بعملية التدريب المهنى، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع جميع المصادر المانحة والتى تقوم بتقديم المساعدة لتحديث الصناعة حتى لا تحدث عملية ترادف، ومهمة هذه الوحدة هى تفادى حدوث هذه المترادفات التمويلية سواء بالنسبة لبرنامج تحديث الصناعة أو برامج أخرى تستفيد منها الصناعة المصرية من أجل عدم ضياع الوقت وضياع التمويلات دون تعميق الاستفادة من هذه التمويلات لتحديث البرنامج.

الرابعة: وحدة مراكز الخدمات ومهمة هذه الوحدة تقوم على انشاء 20 مركز خدمة فى انحاء الجمهورية لتغطية الجمهورية جغرافياً بمراكز تقديم الخدمات للصناع فى اماكن للخدمات الصناعية بصفة يومية.

الخامسة: الجودة القومية وتقوم هذه الوحدة على مساعدة التنظيمات الصناعية والتجمعات الصناعية.. ويضيف د. ثروت آدم انه يجرى الآن إعداد فريق من المتخصصين بمعهد التكنولوجيا الدنماركى لاجراء دراسة شاملة بهذا الموضوع بالتنسيق مع 7 وزارات مختلفة والمناط بها اختبار المنتج مثل وزارة الصحة والتموين إلخ.. وينبع من هذا التعامل أربع مجموعات عمل هى مجموعة عمل الجودة، مجموعة عمل الاعتماد مجموعة عمل الاختبار، مجموعة عمل التوعية.

وهذه الدراسة تهدف إلى تحديد مدى الاحتياج لرفع مستوى معامل الاختبار إلى المستوى العالمى بصدد الحصول على الاعتراف عالمياً، وايجاد هيكل تنظيمى كامل يسند إليه الاعتماد واصدار شهادات المطابقة للمواصفات والجودة، وتنظيم حملة توعية للمستهلك والمنتج وعلى المستهلك ان يعى حقوقه من أجل الحصول على جودة عالية وتوعية المنتج حول أسس الجودة المطلوبة.

كما تهدف هذه الوحدة إلى خدمة الصناعات التكملية مثل وحدات (انتاج السيارات) والتى تنوع انتاجها حتى تكون منتجاً واحداً فى النهاية (مثل السيارة) فتحاول الوحدة تجميع تلك الوحدات وتقويتها حتى يكون لها قوة بالسوق العالمى وتكون مطابقة للجودة والمواصفات العالمية.

وحول الشروط التى يضعها البرنامج فى الدخول للمنشآت الصناعية يقول د. ثروت آدم لابد ان تكون الشركة المنشأة الصناعية لها القدرة على النمو والمنافسة وتكون لها رؤية مستقبلية فى صناعتها وان تكون لها حسابات قائمة بالبنوك لا تقل عن 12 شهراً وان تكون شركة مصرية مسجلة، وان تكون الغالبية العظمى فى تمويلها (قطاع خاص) وأفراد وتكون شركة متوسطة أو صغيرة بحد أدنى 10 أفراد وحد أقصى 500 فرد (عامل) والآن قام البرنامج بعرض طلب للاتحاد الأوروبى على الموافقة بجعل الحد الأدنى للعاملين فى الشركة 10 أفراد والحد الأقصى 1000 عامل.

ومن جانبه يشير د.م نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فى دراسته التحليلية التى أجراها حول تحديث الصناعة المصرية إلى ان التغيرات العالمية أحدثت انعكاسات ضخمة فى المجال الصناعى فقامت بتحويل المجتمع الصناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات) وقامت بتحويل التكنولوجيا البسيطة والمحدودة إلى تكنولوجيا ذات مستوى عال وأكثر تعقيداً.. كما قامت التغيرات العالمية بتحويل اهتمامات ورؤى وحسابات المدى القصير إلى اهتمامات وحسابات المدى البعيد مما جعل هناك ضرورة للاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى كما جعلت التحول من النظم المركزية فى الإدارة والإنتاج إلى النظم اللامركزية.

ويضيف د. نادر رياض ان تلك التحولات الكبرى انتجت توزيعاً جديداً للقوى يعتمد فى سياساته على الايجابيات الاقتصادية، فلابد ان نتناول بالدراسة والتحليل إذا أردنا النهوض بالصناعة المصرية ولزاماً علينا ان نركز على جوانب القوة فى صناعتنا ودعمها بمزيد من الايجابيات والعمل بفاعلية من أجل التخلص من جميع السلبيات التى تعترض طريق الصناعة المصرية حتى نصل إلى إحداث نهضة شاملة وحتى تكون لدينا منظومة صناعية فى شكلها الهرمى.

العملية التعليمية

وأشار د.م نادر رياض فى دراسته إلى عدة جوانب مهمة يجب النهوض بها فى مجال تحديث الصناعة من هذه الجوانب العملية التعليمية بمحاورها الرأسية والأفقية وبجانب التعليم التحويلى حتى تجد الصناعة ما يناسبها من احتياجات ومتطلبات وكوادر وحتى يكون هناك دعم متبادل بين الصناعة والتعليم.

وطالب مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب بضرورة التأهيل والتدريب وعمل برامج لرفع قدرات ومهارات رأس المال البشرى حيث انه يعتبر العنصر الحاكم لتحقيق التقدم الاقتصادى.

فبات من الضرورى حتمية وأولية المبادرة بسرعة ادخال ما يتناسب من تغيرات جذرية فى عمليات اعداد وتخطيط قدرات ومهارات الكوادر البشرية.

نقل التكنولوجيا

كما طالب د. نادر رياض فى دراسته بضرورة تحمل الدولة ـ خاصة فى المرحلة الراهنة ـ عبء نقل التكنولوجيا وتحويلها لاصحاب الأعمال وذلك بسبب عدم توافر تلك التكنولوجيا الحديثة لديهم لارتفاع تكلفتها مما سيفتح مجالات جديدة فى التسويق وايجاد فرص عمل جديدة وتعمير لمناطق مستحدثة مشيراً إلى ان هناك فجوة تكنولوجية قائمة بيننا وبين الدول الغربية بل ان الامر يزداد خطورة عندما نعلم بمدى الفجوة الهائلة بيننا وبين إسرائيل فالاستثمارات الأجنبية فى التكنولوجيا الراقية فى مصر غير متاحة أما فى إسرائيل فتبلغ 3.7 مليار دولار على سبيل المثال، كما ان اجمالى الصادرات المصرية من تصميم الدوائر الإلكترونية تبلغ 88 مليون دولار وفى إسرائيل تبلغ قيمة الصادرات من تلك الدوائر الإلكترونية 6 مليارات دولار إذا ما قارنا عدد سكان إسرائيل والذى يبلغ حوالى 7 ملايين نسمة فى حين عدد سكان مصر يبلغ 69 مليون نسمة أى عشرة اضعاف سكان إسرائيل.

هذا دون شك يدفعنا إلى حث الخطى وحفز الهمم لتحسين الوضع الذى يثير فى نفوسنا الهواجس العديدة حول مستقبلنا فى الأعوام القادمة فيجب على الدولة المساهمة فى تكاليف نقل التكنولوجيا وتوفيرها بسعر فائدة مخفضة، وتعظيم دورها فى التوجيه والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى، والتأكيد على اختيار العنصر التكنولوجى الملائم سواء بالنسبة لتحديد العائد والتكلفة ومدى صلاحية تلك التكنولوجيا المستوردة، مع مد دور المركز القومى للبحوث ليمارس دوراً اشرافياً على نقل التكنولوجيا وعمل تقييم وتسجيل وتحديث بما يكون متاحاً لذلك.

كما أشار د. نادر رياض فى دراسته إلى ضرورة تفعيل أداء المواصفات القياسية وضبط الجودة والتى تكون مهمة ولازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وتكون حاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى، كما انها ستكون أداة مهمة للتأهيل والتعامل مع الأسواق الخارجية من أجل التصدير.

ثلاثة محاور

ومن جانبه أشار د.م. عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية السابق إلى ان دخول مصر حيز التنفيذ فى برنامج تحديث الصناعة يتطلب ثلاثة محاور هى أولاً: دراسة مشاكل الصناعة على مستوى كل مصنع وكل قطاع والعمل على حلها الحل المناسب فوراً، ثانياً: العمل على التنمية البشرية للعاملين بالصناعة عن طريق التدريب الجيد فى جميع المستويات الفنية والإدارية والتسويقية وادخال نظم الإدارة الحديثة والجودة الشاملة، ثالثاً: ضرورة إنشاء مراكز تكنولوجية جديدة ودعم المراكز القائمة حتى تقوم بمهمة البحوث، والتطوير للصناعة المصرية فى المستقبل بعد انتهاء فترة التحديث.

وأوضح د. عادل جزارين انه إذا أراد البرنامج المصرى لتحديث الصناعة النجاح عليه ان يسير فى محورين هما: اتاحة وسائل التمويل اللازمة سواء عن طريق القروض الميسرة بالنقد الأجنبى أو المحلى من أجل شراء المعدات وقطع الغيار اللازمة وذلك من السوق الأوروبى لرفع حالة الركود والتعثر الحالية التى تعانى منها الصناعة المصرية فى العديد من المجالات الصناعية.

والجانب الآخر هو العمل على تخفيف الأعباء المالية التى تفرضها الدولة على المصانع المصرية حتى تتساوى المصانع مع مثيلاتها فى الدول الخارجية وحتى لا تكون تلك الدول منافساً قوياً للصناعة المصرية ويأتى هذا بعد ازالة الحواجز الجمركية بين مصر والدول العربية فى إطار سوق عربية مشتركة.

د. ثروت آدم:

5 وحدات و20 مركز خدمة للنهوض بعملية التحديث فى المرحلة الحالية

د. نادر رياض:

الدولة مطالبة بالمساهمة فى تكاليف نقل التكنولوجيا

عادل جزارين:

تخفيف الأعباء المالية التى تفرضها الدولة على المصانع